تصدر كل يوم ثلاثاء
05/05/2026
العدد: 285

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية
صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان
منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد
tomahamid69@yahoo.com
WP-IRAQ.COM

مخاض عسير جديد في العراق!

سمير عادل

لم ينتهِ المخاض السياسي الجديد في العراق بعدُ، رغم اختيار رئيس وزراء جديد من قبل الإطار التنسيقي، المظلة الرئيسية لسلطة الإسلام السياسي الشيعي في العراق. فقد كان الإطار التنسيقي، قبل اندلاع الحرب التي استمرت تسعةً وثلاثين يومًا على إيران، ينتظر نتائج المفاوضات الأمريكية–الإيرانية في جنيف. ثم جاءت الحرب، فانتظر نتائجها السياسية، أعقبتها الهدنة والحصار البحري على إيران، ليطول الانتظار دون أن يفضي إلى نتائج سياسية يمكن أن تمنحه متنفسًا أو هامشًا للمناورة، من أجل إعادة تموضعه السياسي واختيار رئيس وزراء يغضّ الطرف عن بقاء الميليشيات الموالية لإيران، التي تشكّل ركيزة لبقائه السياسي واستمرار نفوذه وامتيازاته، ومقاومة فكّ الارتباط السياسي والاقتصادي والأمني مع الجمهورية الإسلامية عبر مناورات وألاعيب أتقنتها حكومة السوداني.

إن اختيار رئيس الوزراء من قبل الإطار التنسيقي، وإنهاء حالة الانتظار واللعب على عامل الوقت—كما يفعل قادة الحرس الثوري في إيران خلال مفاوضاتهم مع الإدارة الأمريكية—جاء نتيجة ضغوط أمريكية، تمثلت في تجميد العمل مع الأجهزة الأمنية والاستخباراتية العراقية، وتعطيل وصول الدولار إلى الخزينة العراقية، وتحديد مكافآت مالية لاعتقال أو تصفية عدد من قادة ميليشيات النجباء وحزب الله وأولياء الدم وغيرهم. كما مُنحت حكومة السوداني «بطاقة حمراء» من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، باعتبار أنها لم تستطع حماية المصالح الأمريكية أو منع الهجمات على قواتها وبعثاتها الدبلوماسية، وهو ما عُدّ فيتو غير مباشر على تجديد ولاية محمد شياع السوداني لرئاسة الوزراء، على غرار ما فعله الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سابقًا حين وضع فيتو على نوري المالكي لتولي رئاسة الوزراء. كل ذلك سحب البساط من ورقة «الانتظار الاستراتيجي» او ورقة اللعب على عامل الوقت التي كان الإطار التنسيقي يحاول اللعب عليها.

وجاءت مكالمة ترامب مع رئيس الوزراء الجديد علي الزيدي، لتحمل رسالة واضحة للإطار التنسيقي في العراق مفادها أن اليد الأمريكية هي العليا. وهذا ما يخشاه الاطار التنسيقي الذي عقد اجتماع فوري مع الزيدي لتقديم تقرير عن مكالمة ترامب. وقد وجّهت هذه المكالمة ضربة للتصور الإعلامي الذي سوّقه الحرس الثوري عقب زيارة إسماعيل قاآني، قائد فيلق القدس، إلى العراق قبل أسبوعين، والذي مفاده أن إيران هي من تختار رئيس الوزراء. في حين أن الهدف الفعلي من الزيارة كان توجيه رسالة إلى الجانب الأمريكي بأن نفوذ إيران في العراق يمكن توظيفه لتحسين موقعها التفاوضي، أكثر من كونه إنهاءً للانقسام داخل الإطار التنسيقي وانعدام الأفق السياسي للخروج من المأزق الذي وضعتها الإدارة الامريكية عليه، أو حسمًا لاختيار رئيس الوزراء. ذلك أن الوضع السياسي والعسكري والاقتصادي لإيران لا يُحسد عليه، وهو أبعد ما يكون عن التأثير الحاسم في المعادلة السياسية في العراق.

البقية على الصفحة الرابعة

موقف الحزب الشيوعي العمالي العراقي من اختيار رئيس الوزراء الجديد

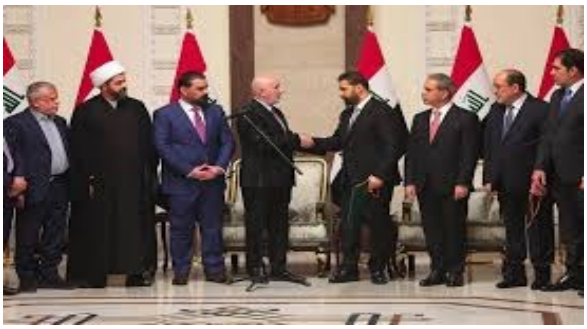

بعد ما يقارب ستةَ أشهرٍ من انتهاء الانتخابات التشريعية في العراق، وبعد صراعٍ سياسيٍّ محتدمٍ بين القوى السياسية القومية والطائفية، ولا سيما في صفوف تحالف الإسلام السياسي الشيعي الموالي للجمهورية الإسلامية في إيران، والمسمّى بـ (الإطار التنسيقي) ، وبعد إشهار الفيتو الأمريكي على أيّ شخصيةٍ لا تستطيع تحقيق المصالح الأمريكية في العراق والحفاظ عليها، تم اختيار رئيس وزراء جديد بموافقةٍ أمريكيةٍ وقبولٍ إيرانيٍّ ودولِ المنطقة.

وجاء اختيار رئيس الوزراء الجديد نتيجةً الضغوط الأمريكية على القوى السياسية الشيعية (الإطار التنسيقي)، ووضع عددٍ من قادة الميليشيات المنتمين إليه والموالين لإيران على لائحة العقوبات، وتحديدِ مكافآتٍ ماليةٍ لمن يدلي بمعلوماتٍ تُسهم في تصفية عددٍ منهم أو اعتقالهم. كما تم تجميد التعاون في المجالين الأمني والاستخباراتي مع الأجهزة الأمنية العراقية، وتعطيل وصول النقد (الدولار الأمريكي) إلى الخزينة العراقية، مما يهدد بعدم قدرة الحكومة على دفع الرواتب والمعاشات لأكثر من سبعة ملايين عاملٍ وموظفٍ في القطاع الحكومي. وهو ما قد يؤدي إلى إشعال الغضب الجماهيري واندلاع احتجاجاتٍ تهدد مصير سلطة الإسلام السياسي الشيعي، التي يقف خلفها (الإطار التنسيقي) في العراق، والتي هي أصلًا غارقةٌ ومتورطةٌ في الأزمة السياسية وتداعيات الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة، وإيران من جهةٍ أخرى. لا جديدَ يُذكر في اختيار رئيس الوزراء الجديد، علي الزيدي؛ فهو ينحدر من الطبقة البرجوازية الحديثة التي اغتنمت بعد الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، ومدعومٌ سياسيًا من (الإطار التنسيقي) وميليشياته، التي تدين بالولاء للنظام القومي الإسلامي البرجوازي الحاكم في إيران. وهو صاحب (بنك الجنوب الإسلامي)، وهو مثل العديد من الشخصيات الذين لم يُسألوا، عن مصادر الأموال التي جنوها، وظلّوا خارج دائرة المساءلة: (من أين لك هذا؟)، أسوةً بزعماء وقادة (الإطار التنسيقي) والقوى السياسية القومية الأخرى المتحالفة معها التي تقاسمت السلطة.

إن اختيار (الإطار التنسيقي) لرئيس الحكومة الجديدة هو محاولة لإنقاذ نفسه وامتيازاته السياسية والاقتصادية من المأزق الذي وضعته فيه الإدارة الأمريكية. كما أن البرنامج الذي وُضع له يهدف إلى تحقيق قبول أمريكي دون إغضاب إيران في هذه المرحلة، والسعي إلى احتواء تفاقم الأزمة السياسية التي تهدد هذه الطبقة الحاكمة الفاسدة، التي أغرقت جماهير العراق بالفوضى الأمنية والفقر والفساد. أما إنهاء مسلسل الفقر والبطالة والفساد، والحد من التلويح بسياسة التقشف، وانهاء تجاوزات الميليشيات على أمن وسلامة الجماهير والمجتمع وسبل عيشهم، وإطلاق الحريات السياسية، وصيانة حقوق الإنسان وكرامته في العراق الذي تعرض لانتهاكات فاضحة سواء عبر تكميم أفواه المعارضة أو قمع الاحتجاجات العمالية والعاطلين عن العمل فكل ذلك ليس على أجندة الإطار التنسيقي ولا على أجندة الحكومة. وفي الوقت ذاته، يجري إعادة إنتاج المحاصصة السياسية في تشكيل الحكومة على أسس قومية وطائفية، مما يزيد من سرقة ونهب مقدرات وثروات الجماهير، ويساهم في تعميق الفقر والفساد والنهب المنظم.

البقية على الصفحة الثانية

واقع ظروف العيش والعمل للطبقة العاملة في كردستان وآثار الحرب السلبية

دشتي جمال ـ كردستان العراق

نشرت المقالة في مجلة نضال العمال وهي مجلة عمالية تصدر عن اتحاد نضال العمال الفلسطيني

منذ عام 1991 ، واجهت الحركة العمالية في كردستان العراق عقبات كبيرة، فبعد تحر ير كردستان من قبضة نظام صدام حسين، خضعت لسلطة مقسمة بين حزبين قوميين هما الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد ربط الحزبان نفسيهما بسياسات الحرب الأمريكية، ما أدخل مؤسسات الدولة في دوامة سياسية واقتصادية عميقة، لكن العمال والجماهير المنتفضة شكّلوا، لفترة قصيرة، مجالس مستقلة طالبوا فيها بظروف أفضل، وأجور متساوية، وتحديد يوم العمل بثماني ساعات، وإبعاد مديري العهد البعثي، إلا أن هذه المجالس قمعت سر يعا من قبل الميليشيات القومية، كما أدت الحرب الأهلية بين الحزبين إلى مزيد من التشرذم المجتمعي وإضعاف وحدة العمال.

بعد عام 2003 وسقوط نظام صدام حسين، ارتبط إقليم كردستان بالعراق ضمن نظام فيدرالي أسُس على أسس قومية وطائفية، فيما استمرت قوانين العمل الموروثة من العهد البعثي في تقييد حقوق العمال، وعلى الرغم من تعاقب حكومات جديدة في العراق، ظلت الطبقة العاملة تعاني من عدم الاستقرار والحروب وإغلاق المصانع. وجلب الانفتاح الاقتصادي معه رؤوس أموال كبيرة، لكن بسبب ضعف البنية التحتية الاقتصادية تراكمت معظم الثروات في أيدي الأحزاب الحاكمة، وفي هذا السياق، أصبحت قطاعات البناء والتجارة والنفط هي القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وارتبط سوق العمل الكردستاني باقتصادات المنطقة، واليوم، اتسعت الطبقة العاملة بشكل ملحوظ، و يقُدَّر العمال بنحو 60 إلى 65 % من الباحثين عن عمل.

يحرم العمال من أبسط حقوقهم في ظل قوانين حكومة إقليم كردستان، إذ يعانون تحت وطأة العمل المأجور والتبعية لرأس المال وتقسيم العمل المفروض على المجتمع، كما ينتظرون قواعد المنافسة الرأسمالية العمياء و"رحمة" أصحاب العمل لتأمين قوت يومهم والبقاء على قيد الحياة، وحتى عندما تعدّل القوانين، لا يتعامل مع العمال كطبقة واحدة، بل يقسّمون إلى فئات مختلفة لتشتيتهم ومنعهم من الوحدة والتنظيم.

على مدى الثلاثين عاما الماضية، أصدرت الحكومات والبرلمانات المتعاقبة مئات القوانين واللوائح، لكن اثنين فقط منها يتعلقان مباشرة بالعمال، هما قانون الاستثمار وتعديل قانون الضمان الاجتماعي، أما المرجعية القانونية المتعلقة بالعمال في حكومة الإقليم، فهي إما قوانين الحكومة الاتحادية العراقية أو قرارات منظمة العمل الدولية، و يستند القانون الحالي إلى قانون العمل الصادر في عهد البعث رقم 71 لسنة 1987 ، أما قانون الاستثمار الصادر عن حكومة الإقليم، فلا يعترف بأي دور للعمال، بل يهدف أساسا إلى تشجيع الشركات والرأسماليين الأجانب والمحليين على تشغيل العمال دون قيود أو شروط.

في القطاع العام، حددت ساعات العمل بثماني ساعات يومياً، و يومي الجمعة والسبت عطلة أسبوعية، أما في القطاع الخاص والأهلي، فيصل دوام العمل إلى عشر ساعات، فيما تبقى أيام العطلة غير محددة، إذ يقرر أصحاب العمل والشركات ساعات العمل وأيام الراحة، كما أن الأول من أيار، يوم العمال العالمي، غير معترف به كعطلة رسمية.

ولا يوجد تأمين ضد البطالة، ولا تأمينات سكنية، ولا رعاية صحية، ولا خدمات مواصلات أو تعليم مناسب، كما لا يتمتع العمال بحقوق السكن، فيما تبقى الرعاية الصحية والأدو ية بعيدة عن متناولهم، وحتى تعليم أطفالهم يتم وفق الكلفة ذاتها المفروضة على الآخرين. أما سلامة العمال، فتشهد تراجعا خطيراً، ففي عام 2025 وحده، توفي 77 عاملا بسبب حوادث العمل، ووقعت هذه الحوادث في قطاعات الشركات الخاصة والبناء والطرق والكهرباء، وهذا يثبت أن أماكن العمل تحولت إلى ساحات خطرة تزايد فيها الضحايا مع اتساع القطاع الخاص.

وعلى الرغم من أن دستور إقليم كردستان ينص على حرية التنظيم، فإن هذه الحرية محرومة على العمال، ولا يسمح إلا للنقابات التابعة للسلطة بالنشاط، وهي نقابات لا يرغب العمال في التعامل معها باعتبارها ممثلة لهم، وقد أسست هذه النقابات من قبل أحزاب الجبهة الكردستانية بعد الانتفاضة، كجزء من بناء سلطة حزبية على العمال. وليس للعمال أي سيطرة عليها، بل إن قادتها أنفسهم ليسوا من العمال، ومنذ تأسيسها وحتى اليوم، لم تعقد مؤتمرات أو ندوات حقيقية، ولم يكن للعمال أي دور فيها. إضافة إلى ذلك، لا يسمح للعمال في أي مكان عمل، عام أو خاص، بتأسيس منظماتهم المستقلة، وإذا حاولوا ذلك، يتهمون بإثارة المشكلات، ويواجهون الفصل أو النقل أو التضييق. ويواجه العمال المهاجرون القادمون من إيران وتركيا وجنوب العراق والنيبال والفلبين والصين وكوريا وبنغلاديش أوضاعا قاسية، وتنقسم أوضاعهم إلى مجموعتين: الأولى تضم من دخلوا العراق بشكل قانوني عبر عقود حكومية أو شركات أجنبية، و يعملون وفق شروط بلدانهم الأصلية، ولذلك هم أقل تأثرا بقوانين الإقليم و يتمتعون نسبيا بظروف أفضل، رغم استخدام فروقات الأجور للتمييز بينهم وبين بقية العمال، أما المجموعة الثانية، فتضم من يعملون بشكل غير قانوني بعد فرارهم من أوضاع اقتصادية وأمنية صعبة، وهؤلاء يعدّون من أفقر عمال كردستان، فهم يواجهون استغلال السوق ورأس المال، ويعيشون دائما تحت تهديد الترحيل والغرامات، فضلا عن حرمانهم من الأجور والطرد وانعدام الحقوق، وكثير منهم يعانون ساعات عمل طويلة، وأجورا منخفضة، وتحرشا جنسياً، وعملاً إضافيا بلا أجر.

وهكذا فرضت الطبقة البرجوازية الكردية، عبر حكومتها الميليشياوية والمافيوية، ظروف عمل وحياة قاسية على العمال والجماهير الكادحة والمحرومة في كردستان، فحتى بعض الحقوق المتاحة لعمال بلدان أخرى يحرم منها عمال كردستان، و يعد ذلك أمرا مشروعا لدى الحكومة وأرباب العمل والشركات، ويعانون من الفقر المدقع، والبطالة، وتدني الأجور، وخصم الرواتب، وتأخير المستحقات لأشهر، وغياب التأمينات الاجتماعية، وعدم وجود دعم للمستأجرين،وتردي الخدمات الصحية والمدنية، وأزمات الغاز والوقود، وانقطاع الكهرباء، وشح مياه الشرب، وسوء الطرق، وصولا إلى حرمانهم من حرية التنظيم والإضراب والتظاهر، وقمع أي احتجاج من قبل مسلحي السلطة.

ومع ذلك، فإن الطبقة العاملة والجماهير الكادحة، رغم العراقيل والضغوط والقمع، لم تتوقف عن الدفاع عن حياتها ومعيشتها ومستقبلها وحقوقها، فقد نظمت تجمعات عامة، وإضرابات، وتظاهرات، وعبرّت عن احتجاجاتها بوسائل متعددة، وفي هذا الطريق، قدمت تضحيات، وقطعت أرزاق كثيرين، وتعرض آخرون لإطلاق النار، وبدأت الطبقة العاملة في كردستان، خطوة بعد أخرى، تجد مكانها المستحق في الصراع الطبقي، بعد سنوات من الضعف بسبب المسألة القومية والتمييز وسيطرة أفكار وسياسات البرجوازية القومية الكردية.

تتمة موقف الحزب الشيوعي العمالي العراقي...

إن اختيار رئيس الوزراء الجديد، والتسارع في تهنئة السفارة الأمريكية في بغداد له، يدحض الأوهام التي روّج لها البعض حول أن الولايات المتحدة ستجلب الخير للعراق عبر إسقاط النظام السياسي والطبقة الحاكمة. كما يثبت صحة ما حذّر منه الحزب الشيوعي العمالي العراقي من أن الولايات المتحدة ليست لديها مشكلة مع النظام السياسي الحاكم ولا مع ميليشياته، ولا مع انتهاكات حقوق الإنسان، ولا مع تغييب المعارضين السياسيين، ولا مع التغيير الديموغرافي للمناطق على أساس طائفي، ولا مع الاستحواذ على الأراضي في الموصل وديالى والأنبار وصلاح الدين تحت ذريعة "طرد عصابات داعش"، ولا مع الفساد والنهب، ولا مع ضرب الاحتجاجات العمالية والعاطلين عن العمل، ولا مع تهريب وغسيل الأموال، ولا مع قمع الحريات السياسية، طالما أنها قادرة على تأمين مصالحها وشركاتها ونفوذها السياسي في العراق.

ومن جهة أخرى، يثبت ذلك أيضًا أن كل الترهات الطائفية والدينية التي يروج لها (الإطار التنسيقي) وميليشياته وأقلامه المأجورة حول سيادة العراق واستقلال قراره السياسي، وحول أن الحرب الدائرة بين أمريكا وإيران هي حرب دفاع عن المذهب، ليست سوى أوهام ومجموعة من الأكاذيب والتضليل لتبرير تورطها بالعبث بسلامة الجماهير والدفاع عن داعميهم في ايران. إذ إن هذه القوى السياسية قد تنازلت عن مرشحها نزولًا عند الفيتو الأمريكي، من أجل حماية امتيازاتها السياسية والمادية واستمرار عمليات النهب والفساد.

اننا نوجه ندائنا الى الطبقة العاملة في العراق، والجماهير الكادحة، والقوى التحررية، ألا تنخدع بهذه الحكومة التي لن تجلب الامن والاستقرار ولا حتى بتحمل مسؤوليتها في توفير الحد الادنى لمعيشة جماهير العراق وانتشالها من خط الفقر والعوز، وتحقيق الحريات، ولا ان تتوهم بالترويج للدعايات الأمريكية بأنها "حامية الديمقراطية ومحامية الشعوب" ولا تصدق بالخزعبلات الطائفية والدينية التي تروج لها القوى الطائفية، وأن تلتف حول مطالبها العادلة لتشكيل جبهة قادرة على قلب المعادلة السياسية لصالحها، وفرض إرادتها، وانتزاع التنازلات من هذه الطبقة الفاسدة، وصولًا إلى انتزاع الحقوق في الحرية والرفاه والمساواة، بما يضع حدًا لسلطتها البغيضة وانهائها.

30 نيسان 2026

درس حرب الخليج: شيوعية أممية أم "مناهضة النظام البعثي"؟!

(3-4)

فارس محمود

لندع جانباً انهم "لا يدينوا الحرب"، ولكن في الحقيقة إنهم طَرِبين ويشعرون بالنشوى لإندلاع هذه الحرب بوصفها "فرصة تاريخية" للإطاحة بالنظام، ودافعوا عنها بشكل صريح وواضح. ولكن طالما هم استشهدوا بمنصور حكمت في الموضوع، ساذكّرهم بما تحدث عنه منصور حكمت في حرب الخليج

لقد عشنا هذه الوضعية في حرب الخليج 1991. فنظراً لسيادة افكار ومنهجية "مناهضة النظام" على أقسام ليست قليلة من اليسار سواء في العراق أو كردستان، كان ثمة توهم سائد وقوي بين فعالي اليسار العراقي في حينه، حتى ولو لم يصرحوا بذلك أو إدّعوا خلاف ذلك، وهو إن قلوبهم ترف وتهلهل للحرب، كوسيلة يائسة لـ"الخلاص من صدام" دون أي رؤية لأمريكا وأهدافها. وقد ترك هذا ثقلاً كبيرا على عقليتنا في حينه. تمثل النقد الأساسي لتيار الشيوعية العمالية في وقتها، وفي مقدمتهم منصور حكمت نفسه، للتصور السائد على اليسار والمتمثل بكيفية الاستفادة من الحرب وما توفره الحرب من "فرصة" للدفع بالنشاط السياسي الشيوعي وتقوية الشيوعية، وهو تصور غير شيوعي وغير أممي وخاطيء. إذ سادت الرؤية المحلية، الداخلية العراقية، على تلك الرؤية الشيوعية الأممية.

تحدث حكمت عن إن الموقف من حرب الخليج لا ينطلق من إجتياح صدام للكويت ولا من إنتفاضة آذار ولا من غيرها، بل ينطلق من الوقوف بوجه الحرب من الأساس، وليس كيف نستفيد منها للدفع بنضالنا الشيوعي. وتسائل هل بوسع احد ان يفسر للعامل الاوربي والامريكي وعمال العالم، لماذا بوصفك شيوعي لم تَدُن الحرب ولم تتصدى لها. لماذا يتعارض موقفك بوصفك شيوعي -عمالي مع موقف العمال في العالم الذين تظاهروا بعشرات الملايين في وقتها ضد حرب أمريكا على العراق. وعلى الغرار ذاته، نوجه السؤال لتقوائي ورفاقه لماذا وقفتم وتقفون بالضد من عشرات ملايين العمال المناهضين للحرب على ايران، ليس هذا وحسب بل تعتبرون إن وقوف العمال في امريكا ضد الحرب متأت من التأثر بدعاية الجمهورية الإسلامية؟! ان تلك النقاشات مُدَوَنَة وموجودة في مجلد كبير واحد باسم "مناقشات حول حرب الخليج"! فالقضية لا تتمثل بقلة معلومات أو غفلة أو عدم دقة سياسية أو مجرد خطأ سياسي. المسألة هي منهج آخر، لحركة أخرى، لطبقة أخرى لا صلة لها بالشيوعية.

"نشوى" مقتل خامنئي وقادة الجمهورية الإسلامية!

يذكر البيان المذكور:"الجماهير مسرورة لقتل مسؤولي الجمهورية الاسلامية والهجمة عليها وأعلنت عن ذلك بإطلاق ابواق السيارات وأطلاق الشعارات والرقص وأشكال أخرى". ويطالب ب"وجوب تعميق هذه الأجواء"! إن نظام الجمهورية الاسلامية هو نظام غارق في القتل والجريمة والحروب والابادات ومن أكثر الأنظمة الدموية في عالمنا المعاصر وعانت الجماهير تحت حكمه من الجوع والفقر والبطالة والمخدرات والاستهتار بابسط الحقوق والحريات المدنية والفردية والسياسية، انه نظام الإعدامات! ولهذا، يمكن دون شك تفهم "سرور" الجماهير من إغتيال قادة هذا النظام الإجرامي.

ولكنني أدين الحرب وأدين الإغتيالات ولا يبعث ذرة سرور خاص بالنسبة لي. إنه نظام يفرّخ يومياً عشرات الخامنئيين والشمخانيين واللاريجانيين و..... لا يمكن لي إن أؤيد هذا العمل، بل وأدين هذا الاسلوب من الأساس. إن هذا أسلوب عنجهي ومتغطرس ومنفلت.

اي أسلوب هذا الذي يتم تعميمه على العلاقات الدولية؟! بأي حق يتم إعتقال مودورو مثلاً، وفق اي قانون أو عرف ؟! مثلما هو ليس من حق أمريكا أن تقوم بمئات محاولات إغتيال كاسترو. أن هذا الأسلوب يدوس حتى على ابسط المعايير والمقررات والقيم الدولية بهذا الصدد. سعت المؤسسات الدولية لتنظيم هذه العلاقات وأرست قواعد بهذا الشأن لعقود. من أين أتى ترامب بحق أن يعمل ما يشاء دون حساب أو كتاب؟! إن مخاطر سيادة مثل هذا الاسلوب هي كارثية على البشر وعلى علاقات سياسية سليمة بين الدول. إن خطره على اليسار والشيوعية والتحرر أكثر بألف مرة من خطره على خامنئي ولاريجاني و...! ولهذا فهو أسلوب غير مقبول ومدان.

إن كنت توافق على هذا العمل اليوم، لن يبقى لديك شيء تقوله غداً إذا ما قررت أمريكا أو إسرائيل أو غيرهما إغتيال قادة العمال الذين قرروا إرساء سلطة مجالسية في بلد ما. لأن هذا النمط من الإجرام لن يقف عند حد خامنئي وأزلامه. ولهذا الشيوعيين والتحررين هم أكثر الناس تاكيداً على ضرورة شيوع تقاليد سياسية ودبلوماسية سليمة ومتمدنة بين الدول.

للاسف إن ما يسيّر رؤية تعامل تقوائي وركبه بهذا الخصوص هو نظرة تتسم بضيق الأفق والمشاعر المتخلفة وغير السياسية وغير الشيوعية والسلبية والهابطة من إنتقام وحقد! فوق هذا كله يأتيك احد ما يعرّف نفسه بإسم "رئيس الحملة العالمية المناهضة للإعدام" ويتحدث عن عدم ادانته لـ"قتل خامنئي وقادة الجمهورية الاسلامية".... يا عزيزي، من المفترض بك أن تكون ضد الإعدام، ضد القتل، لأي كان وليس "شرط السكين"! في عام 2006 قام حزبنا، الشيوعي العمالي العراقي، وكنتم في صفوفنا، بتنظيم "الحملة العالمية المناهضة لإعدام صدام وقادة النظام البعثي". ولم يكن لدى أي أحد من الحزب الشيوعي العمالي الايراني إعتراض في وقتها. الا انهم، بابتعادهم عن خط الشيوعية العمالية، لم يبقى ذلك الرادع الذي يلجمهم من هذه المواقف!

وللدفاع عن موقفهم هذا، ياتي كادر قيادي آخر ببيان قصير كتبه منصور حكمت في وقتها حول مقتل الجلاد لاجوردي، ويتحدث عن كيف ان هذا الموقف يتطابق مع موقفهم حول هذه النقطة!!! من يريد أن يقنع بهذا؟! لنرى ماذا يقول بيان مقتل لاجوردي:

"لاجوردي الجلاد تم اغتياله.

كان لاجوردي خلاصة ورمز النظام الإسلامي. كان المسؤول المباشر عن قتل عشرات الآلاف من أشرف وأعزّ أبناء هذا العصر، جيل كامل من الشيوعيين وأنصار الحرية في إيران. إنّ العالم بدون لاجوردي وبدون أمثال لاجوردي هو عالم أكثر احتمالاً.

النظام الإسلامي هو نظام اللاجورديين. نظام معادٍ للإنسان، له سجل من عشرين عامًا من الإبادة الجماعية، عشرين عامًا من العداء للإنسان ولكل ما هو إنساني، عشرين عامًا من التعذيب والقتل والقمع، عشرين عامًا من الاعتداء على أرواح الناس وكرامتهم.

لقد حكمت جماهير إيران بسقوط النظام الإسلامي. ولن يطول الوقت حتى يُساق قادة هذا النظام، أسياد لاجوردي ورفاقه والمتعاونون معه، إلى المحاكمة أمام جماهير إيران المحررة. في ذلك اليوم، سيبكي العالم بأسره على ما فعلوه بالجماهير.

المكتب السياسي للحزب الشيوعي العمالي الإيراني

23 أغسطس 1998"

السؤال هو ما صلة هذا الموقف بموقف حميد تقوائي ورفاقه من جرائم قتل خامنئي وقتل قادة الجمهورية الاسلامية؟ ما ربط هذا الموقف المحلي والجزئي والمنفرد، اي أغتيال أحد جلادي الجمهورية الإسلامية، بالعنجهية والاستهتار الامريكي-الاسرائيلي على المجتمع في إيران وإطلاق ايدهما في القتل والاغتيالات وإغراق العالم بحمامات الدم وجعل اياديهما طليقة في القيام بأي شيء يبغون من أجل تحقيق أهدافهما، من بينها التهديد بـ"إفناء حضارة"؟! إن أغتيال لا جوردي هو في المطاف الأخير قتل أحد أزلام نظام، ولكن ما يجري الآن هو إشاعة هذا الاسلوب العنهجي وتعميمه على العالم والعلاقات الدولية بوصفه أمر عادي. إن آثار هذا الأمر عالمية، ويشيع تقليد كارثي الى ابعد الحدود في العلاقات الدولية

ولكن طالما أتى صاحبنا بمنصور حكمت، أنا سآتي بمنصور حكمت ايضاً ولنبيّن منظومته السياسية والانسانية. في خطاب له في المؤتمر الثالث للحزب عام 2000، وتحت عنوان "الأوضاع السياسية في ايران ومكانة الحزب الشيوعي العمالي" وهو مترجم للعربية، تحدث حكمت وقال" إن التيار الوحيد الذي بوسعه جلب السلام والسكينة والتغيير الواقعي للمجتمع بدون عنف... هو نحن. لا تريد الجماهير هذه الوضعية. إن هذا التيار هو من يرفض عقوبة الإعدام، واذا كان للملالي عقل، عليهم من الآن مراجعتنا برأيي. (تصفيق متواصل للحضور). أي نحن فقط من نصون كرامتهم، إذ لو سقطوا بيد الجماهير المنتفضة وليس لنا سلطة عليها سيقطعوهم بالشوارع".

او يرد في مقابلة أجرتها معه مجلة (خاوران) عام 2000، "عقوبة الإعدام أبشع اشكال القتل العمد"، بما يلي:

" خاوران: كيف سيتعامل الحزب الشيوعي العمالي الايراني مع حرس الثورة الايراني والأشخاص الجلادين الذين يتم أسرهم في مواجهة ما، حين يتضح أن أياديهم ملطخة بدماء الناس؟

منصور حكمت: في القوانين التي نتطلع لها ونسعى لتحقيقها ليس هناك وجود لعقوبتي الإعدام والسجن المؤبد. ويفترض أن يحكم أولئك الأشخاص بالسجن والعمل على إعادة تأهيلهم وإصلاحهم كي يتم إعادتهم الى أحضان المجتمع والقيام بأمور بحيث يصفح عنهم الناس" .

هكذا ينظر منصور حكمت للامر ويتعامل معه. شتّان ما بين موقفين أحدهما إنساني عميق والآخر لم ينفظ غبار قيم التخلف والرجعية وإمتهان الإنسان. لا تعلّقوا الأمر على رقبة منصور حكمت، فهو بريء من كل ما تكتبون وتتحدثون.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of
worker-communist
party of iraq

الأخيرة

جانب من فعاليات الحزب الشيوعي العمالي العراقي بمناسبة الأول من ايار

من فعاليات يوم الاول من ايار والتي نظمها عدد من تنظيمات الحزب جنبا الى جنب الاتحادات العمالية والنقابية والمنظمات العمالية في محافظة بغداد والبصرة وسامراء. تم تنظيم والمشاركة في التظاهرة العمالية في ساحة الفردوس، حيث القى عدد من الناشطين العماليين كلمات بهذه المناسبة. والقى القائد العمالي ورئيس اتحاد نقابات العاملين في العراق ابو وطن كلمة بهذه المناسبة مؤكدا على وقوف العمال ضد الحروب ومناشدتهم للسلام ليعم عموم المنطقة. وفي مدينة البصرة تم تنظيم تجمعا في مركز محافظة البصرة حيث القى الرفيق هدير نجم كلمة الحزب الشيوعي العمالي العراقي بهذه المناسبة. وفي مدينة سامراء تم احياء المراسيم بهذا اليوم العمالي الكبير والذي حضره جمع واسع من المحافظة. و القى الكاتب والناشط عواد احمد كلمة بهذه المناسبة مؤكدا على ان يوم ألأول من أيار هو يوم التضامن الأممي للطبقة العاملة العالمية ورفع راية مواقفها الطبقية ومصيرها المشترك، هو يوم رفع راية انهاء عبودية العمل المأجور وراس المال واقامة مجتمع خالي من كل استغلال وكل استثمار .

تتمة مخاض عسير...

وبغضّ النظر عن محاولات تسويق مفهوم «الانتصار» السياسي على الولايات المتحدة، فإنه حتى الآن لا يبدو واضحًا—وفق المعايير الإيرانية أو الأمريكية—أيُّ الطرفين قد حقق انتصارًا سياسيًا: هل إيران، التي نجحت في الحفاظ على النظام وتجنّب إسقاطه عبر الحرب؟ أم الولايات المتحدة، التي سعت إلى فرض شروطها؟ فالصراع ما زال لم يُحسم، والحرب لم تضع أوزارها بشكلٍ نهائي بعد، كما أن التحشيدات العسكرية الأمريكية تتزايد يومًا بعد يوم على مشارف ايران، ويشتدّ الحصار البحري على الموانئ الإيرانية خناقًا.

المبعث على السخرية في هذا المشهد السياسي هو أن الشروط الأمريكية على أي حكومة جديدة في العراق يجب تنفيذها، وتتمثل في عدم السماح بتهريب الأموال إلى إيران، ومكافحة غسيل الأموال، وإنهاء الميليشيات، وفك الارتباط بالنظام الإسلامي الحاكم في إيران.

فمن ينظر إلى هذا المشهد السياسي، الذي هو أقرب إلى الدراما منه إلى الكوميديا، يجد أن رئيس الوزراء الجديد هو صاحب (بنك الجنوب الإسلامي)، الذي يخضع للعقوبات الأمريكية بسبب تورطه في تهريب الأموال وغسيلها إلى إيران. كما أن علي الزيدي جاء باختيار مباشر من "الإطار التنسيقي"، في حين ترحب به الإدارة الأمريكية ورئيسها دونالد ترامب.

غير أن ما يختبئ خلف هذا المشهد هو أن الإدارات الأمريكية ليست لديها مشكلة مع أي شخص متورط بالإرهاب أو غسيل الأموال أو تجارة المخدرات، أو حتى من لا يعمل وفق ما يسمى بالقانون الأمريكي، الخارج في كثير من الأحيان عن القوانين الدولية، والذي يمكن وصفه بقانون البلطجة السياسية، أو بتعبير أدق "قانون الكابوي الأمريكي". ومن يغرق في مستنقع الأوهام يظن أن هذه العوامل قد تعيق تعامل الطبقة الحاكمة الأمريكية، سواء كانت جمهورية أم ديمقراطية، مع من يخرقون هذا القانون.

فعلى سبيل المثال، جرى تأهيل أبو محمد الجولاني زعيم جبهة تحرير الشام الاسلامية، الذي رُصدت مكافأة مالية قدرها عشرة ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض عليه من قبل الإدارة الأمريكية، ثم جرى تغيير اسمه إلى أحمد الشرع، ونصب رئيسا على سورية، واستُقبل لاحقًا كأحد "الفاتحين" في البيت الأبيض. كما تم العفو عن روس أولبريخت، وهو من رجالات التجارة بالمخدرات الذي باع عبر موقعه "طريق الحرير" مواد مخدرة بقيمة تُقدّر بـ200 مليون دولار.

بعبارة أخرى، ليست المشكلة في الاتهامات أو الإدانات التي تُوجَّه إلى من يُصنَّفون خارجين عن القانون الأمريكي، بل في مدى امتثالهم لهذا القانون وتنفيذهم لشروط حماية المصالح الأمريكية.

إن اختيار الزيدي ليس نهاية المطاف، ولا يعني انتهاء المخاض العسير لمرحلة جديدة في الوضع السياسي العراقي، بل من المرجح أن تطول هذه المرحلة.

صحيح أن هذا الاختيار منح "الإطار التنسيقي" مساحة لالتقاط أنفاسه، لكنه لا يعني انتهاء أزمته، خصوصًا في ظل الوضع الاقتصادي المتدهور في العراق، سواء نتيجة انخفاض أسعار النفط قبل الحرب، أو بسبب تداعيات الحرب وإغلاق مضيق هرمز، الذي أدى إلى انخفاض صادرات العراق بنسبة تصل إلى 90%.

كما أن فترة الحرب منحت "الإطار التنسيقي" وسلطته السياسية الفاسدة فرصة للإفلات مؤقتًا من ضغط الاحتجاجات العمالية والجماهيرية المطالِبة بفرص العمل، والمعترضة على سياسات التقشف التي تتمثل في الاستحواذ على أرباح العمال، وتقليص مخصصات العاملين في مختلف القطاعات، وفرض ضرائب إضافية على الاتصالات والطاقة، فضلًا عن الاستقطاع من الرواتب والمعاشات.

وبعبارة أخرى، فإن الحكومة التي يشكلها الزيدي لن تكون إلا نسخة أكثر قمعًا من حكومة السوداني تجاه الجماهير، التي تتحمل ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية، وفُرضت عليها حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل، سوى محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من دعائم النفوذ المرتبطة بإيران، والتي وفّرت له أرضية النفوذ السياسي والامتيازات المالية، وأطلقت يده في الفساد والنهب، في ظل صراع يتأرجح بين المد الأمريكي والجزر الإيراني.